



مجلة البحث العلمي الإسلامي



Journal of Islamic Scientific Research
(JOISR)

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمدم النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمدم النسخة الإلكترونية)

المجلد 23 – العدد 77 – يناير 2026

Volume 23 – issue 77 – January 2026

الصفحات 271 - 284 284 - 271

حَقِيقَةُ عَقْدِ الْإِجَارَةِ وَفَقًا لِنِظَامِ الْمَعَامَلَاتِ الْمَدَنِيَّةِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ

– دراسة فقهية تأصيلية –

للمادة (السابعة بعد الأربعمئة)

**The Reality of the Contract of Lease According to the Civil
Transactions Law in the Kingdom of Saudi Arabia
–A Jurisprudential Foundational Study–
Article (Four Hundred and Seven)**

DOI: <https://doi.org/10.55625/joisr-7710>

عبد الله بن حمزة بن عبد الحميد حسين

Abdullah Hamzah Husain

الباحث في مرحلة الدكتوراه في قسم الفقه بكلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Phd student in Islamic University of Madinah

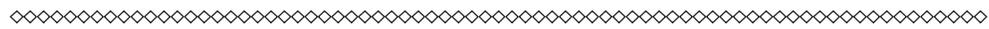
Email: Madinalwyer@gmail.com

تاريخ الاستلام – 2025/10/23

تاريخ القبول – 2025/11/01

جميع الأبحاث / الأعداد المنشورة متوفرة على موقع المجلة الرسمي www.joisr.com

عكار، شمال لبنان، ص.ب. طرابلس 208 جوال 0096178963362 - فاكس 009616471788 - بريد إلكتروني: editor@joisr.com



وتبيّن من خلال البحث مدى اتساق المادة النظامية مع الأحكام والقواعد الفقهية المستندة إلى الكتاب والسنة والإجماع، إذ جاءت منسجمةً مع ما قرره جمهور الفقهاء في مسألة تأجير الأشياء القابلة للاستهلاك، حيث أجمعوا على عدم جواز تأجير ما يُستهلك بعينه كالطعام والشراب والوقود ونحوها، لكونها تقضى بالانتفاع بها، فلا يمكن ردها إلى مالِكها بعد انقضاء مدة الإجارة، وهو ما يجعل المنفعة غير قابلة للتملك على وجه مشروع. وقد أظهر البحث دقة المنظم في اتباع المنهج الفقهي الرصين، إذ أختار الرأي الرَّاجِحَ الموافق للجمهور، ولم يأخذ بقول المالكية الذين أجازوا بعض صور تأجير القابل للاستهلاك، لما في ذلك من مظنة الغرر والجهالة المؤدية إلى المنازعات، المخلة بمبدأ استقرار المعاملات وعدالتها.

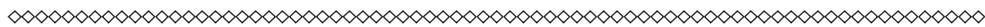
وانتهت الدراسة إلى أن المنظم السعودي حرص في صياغة المادة النظامية على الالتزام بالمصادر الأصلية للشريعة الإسلامية؛ من كتاب وسنة وإجماع، مع مراعاة مقاصد الشريعة الكلية في حفظ المال ومنع النزاع وتحقيق التوازن بين العدالة الشرعية ومتطلبات التطبيق النظامي الحديث، مما يدل على نضج المنهج التنظيمي في المملكة، وسعيه إلى صياغة أحكام معاصرة منبثقة من أصول راسخة تراعي تغيّر الأحوال دون الإخلال بالثوابت الشرعية.

الكلمات الافتتاحية: نظام المعاملات المدنية، قانون، فقه، إجارة

Abstract

This research examines Article Four Hundred and Seven of the Civil Transactions Law in the Kingdom of Saudi Arabia through a jurisprudential foundational study. It aims to clarify the fiqh-based foundation upon which the legal provision was established and to identify the Islamic school of thought adopted by the legislator in formulating the article. The study provides a concise explanation of the legal text and analyzes its doctrinal basis in light of the opinions and evidences of classical jurists. The research follows an inductive, analytical, descriptive, and comparative methodology, by examining the legal provision in light of the Qur'an, the Sunnah, and scholarly consensus, and comparing it with the opinions of the four Sunni schools of law.

The study demonstrates the extent to which the legal provision under review aligns with the jurisprudential rules and principles derived from the primary sources of Islamic law. It shows that the article is consistent with the view held by the majority of jurists concerning the prohibition of leasing consumable items, such as food, beverages, and fuel, which are consumed by their very use and therefore cannot be returned to their owner at the end of the lease term. This renders the usufruct incapable of lawful ownership. The research further reveals the legislator's precision in adhering to sound



للمسلمين في الفقه على مر العصور؛ فجزاهم عن الأمة خير الجزاء.
ولقد صدر بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم: (م/١٩١) وتاريخ ٢٩/١١/١٤٤٤هـ، والذي
نشر في جريدة أم القرى بعددها رقم: (٤٩٨٧) وتاريخ ٥/١٢/١٤٤٤هـ.
وقد جاء هذا النظام في (سبعمئة وإحدى وعشرين) مادة، درست المادة السابعة بعد
الأربعمئة في هذا البحث دراسة فقهية تأصيلية.
وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله نافعا لعموم المسلمين، وأسأله سبحانه وتعالى أن يتقبل
مني، ويعينني، ويرشدني إلى الحق إنه سميع مجيب.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية البحث في أمور، منها:

- ١- بيان مدى تطابق المادة النظامية مع ما استقر عليه فقهاء المذاهب الأربعة في صياغة المادة النظامية.
- ٢- بيان مدى دقة المنظم في اتباع المنهج الفقهي في صياغة المادة النظامية.
- ٣- بيان أن الفقه الإسلامي صالح لكل زمان ومكان.
- ٤- بيان موافقة نظام المعاملات المدنية مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها الشرعية.
- ٥- ضبط الأحكام الشرعية الواردة في المادة النظامية وجمعها وتسهيل الرجوع إليها.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة مدى اتفاق النظام محل الدراسة مع الشريعة الإسلامية،
ومعرفة الأصول والقواعد العامة التي قام عليها، ومدى موافقته للمذاهب الفقهية المشهورة
وتتفرع عن مشكلة البحث الأسئلة الآتية:

- ١- ما هي الأصول والقواعد الفقهية العامة التي قام عليها النظام؟
- ٢- بأي المذاهب الفقهية أخذ النظام في مسأله الفرعية المتفرقة؟

الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد هذا الموضوع بدراسة مستقلة، تحقق الغرض، وتبين المطلوب من
الدراسة.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على دراسة المادة النظامية وبيان المسائل الفقهية التي بُنيت عليها تلك
المادة في كتب المذاهب الأربعة، وذلك من خلال استقراء النص النظامي وتحليله في ضوء
الأقوال الفقهية المعتمدة في المذاهب، وبيان أوجه الاستناد الشرعي والمنهجي في صياغته.

كَمَا قَامَ الْبَاحِثُ بِتَوْضِيحِ الْحُكْمِ النَّظَامِيِّ وَالْقَوْلِ الْفَقْهِيِّ الَّذِي أَخَذَ بِهِ الْمُنْظَمُ، مَبَيِّنًا وَجْهَ اخْتِيَارِهِ، وَمَدَى اتِّسَاقِهِ مَعَ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ.
وَاعْتَنَى الْبَاحِثُ بِإِيرَادِ الْأَمْثَلَةِ الْفَقْهِيَّةِ التَّطْبِيقِيَّةِ الَّتِي تُبْرِزُ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمَادَّةِ النَّظَامِيَّةِ، وَتُقَرِّبُ مَدْلُولَهَا الْعَمَلِيَّ فِي ضَوْءِ الْوَاقِعِ النَّظَامِيِّ وَالْفَقْهِيِّ.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس علمية:

أولاً: المقدمة وضممتها:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

مشكلة البحث

الدراسات السابقة

منهج البحث.

خطة البحث.

ثانياً: المبحث الأول وفيه مطلبين:

المطلب الأول: نص المادة النظامية وشرحها.

المطلب الثاني: تعريف الإجارة والألفاظ المتعلقة بها.

المبحث الثاني وفيه مطلبين:

المطلب الأول: مبنى جواز الإجارة

المطلب الثاني: مبنى عدم تجويز تأجير القابل للاستهلاك.

الخاتمة واحتوت على:

النتائج.

التوصيات.

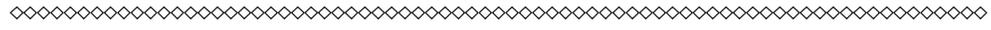
الفهرس واحتوت على:

فهرس المصادر والمراجع

إجراءات البحث

سلكت المنهج الاستقرائي التحليلي الموضوعي ومن أبرز عناصره ما يلي:

١- شرح المادة النظامية شرحاً وافياً.



٢- دراسة المادة النظامية وبيان المسائل الفقهية التي بنيت عليها المادة النظامية في كتب المذاهب الأربعة.

٣- أوضح حكم النظام والقول الفقهي الذي أخذ به.

٤- الاعتناء بضرب الأمثلة الفقهية حتى تبين المقصود.

٥- رسم الآيات بالرسم العثماني مع بيان أرقامها وعزوها إلى السور.

٦- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها.

٧- عزو آراء الفقهاء إلى كتبهم مباشرة وترتيب أقوالهم في المسائل حسب الترتيب الزمني.

٨- بيان معاني غريب الألفاظ والألفاظ الهامة.

المبحث الأول وفيه مطلبين:

المطلب الأول: نص المادة النظامية وشرحها.

المادة السابعة بعد الأربعمئة: حقيقة عقد الإيجار

(أ): نص المادة السابعة بعد الأربعمئة: حقيقة عقد الإيجار:

عَقْدٌ يُمْكِنُ بِمَقْتَضَاهُ الْمُؤَجَّرُ الْمُسْتَأْجِرُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً بِشَيْءٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلِاسْتِهْلَاكِ؛ مُقَابِلَ أَجْرَةٍ).

(ب): شرح المادة:

ابتدأ المنظم الباب بتبين حقيقة عقد الإيجار المقصود في المادة النظامية، ووضح بأنه عقد يجيز الانتفاع بملك الغير وفق ضوابط محددة نص عليها في المادة. وهي:

أولاً: بأن تكون مدة معينة.

ثانياً: أن يكون المأجور غير قابل للاستهلاك.

ثالثاً: أن تكون الأجرة محددة.

المطلب الثاني: تعريف الإجارة والألفاظ المتعلقة بها.

١- الإجارة:

أ. عرفت الإجارة عند الحنفية بأنها: «بيع مَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ بَعُوضَ مَعْلُومٍ دِينَ أَوْ عَيْنٍ»^(١).

ونوقش هذا التعريف: أن تعريف عقد الإجارة بأنه عقد بيع محل نظر فعقد البيع عقد دائم، وعقد الإجارة ليس بدائم وإنما مؤقت^(٢).

ب. عرفت الإجارة عند المالكية بأنها: «عقد تملك منفعة معلومة بعوض معلوم»^(٣).

ونوقش هذا التعريف: أن تقييد عقد الإجارة بعوض معلوم هو محل خلاف بين الفقهاء هل يشترط أن تكون الأجرة معلومة، أو يجوز بلا ذكر الأجرة، وله أجرة^(٤). والذي يظهر لي أن هذا الرأي معتبر لأن الأجرة قد يتم تقديرها وفقاً للعرف أو العادة فتقع الإجارة صحيحة إذا عُرِفَ بدل المنفعة بطريق آخر غير التصريح اللفظي.

ج. عرفت الإجارة عند الشافعية بأنها: «تمليك منفعة بعوض بشروط»^(٥).

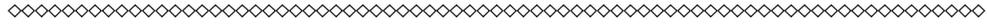
(١) انظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للحلبي، ٥١١ البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢/٨ وسميت بيعاً لأنها جوزت على خلاف القياس لحاجة الناس انظر الاختيار لتعليل المختار ٥٠/٢ وانظر العناية شرح الهداية ٦٠/٩.

(٢) انظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ديبان بن محمد الديبان ١٧/٩.

(٣) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل، ٤٣١/٧.

(٤) انظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ديبان بن محمد الديبان ١٧/٩.

(٥) انظر: فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ٢٩٢/١، تحفة المحتاج في شرح المنهاج ١٢١/٦.



ونوقش هذا التعريف: بأنه مجمل وغير جامع ولا حد للتعريف.

د. عرفت الإجارة عند الحنابلة بأنها «عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معينة أو موصوفة في الذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم، والانتفاع تابع»^(١).

ونوقش هذا التعريف: أن تأجير الموصوف في الذمة فيه خلاف بين الفقهاء^(٢).

٢- المؤجر أو الأجر: هو الذي أعطى المأجور بالإجارة. ويقال له: المكارى والمؤجر^(٣).

٣- المستأجر: هو الذي استأجره^(٤).

٤- المأجور: هو الشيء الذي أعطى بالكراء. ويقال له: المؤجر والمستأجر بفتح الجيم^(٥).

٥- الأجرة أو الأجر والأجرة الكراء: هي الجزاء على العمل، والجمع أجور^(٦).

مما سبق يتضح بأن المنظم لم يأخذ بنص تعريف من تعاريف الفقهاء المختلفة، وإنما قام بتبيين حقيقة عقد الإيجار من تعاريف الفقهاء المختلفة مع مراعاة أركان الإجارة لدى الفقهاء ولم يخرج عنها.

المبحث الثاني وفيه مطلبين:

المطلب الأول: مبنى جواز الإجارة

وأن مبنى المادة النظامية حكم عقد الإيجار وهي جائزة بما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وفقاً لما يلي:

من الكتاب:

١- قال تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (سورة: القصص آية: ٢٦)، وقال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِمَا نَعْبُدُ رَبَّاتِنَا فَمَا أَتَيْنَ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ (سورة: القصص آية: ٢٧).

وجه الدلالة: أن موسى - عليه السلام - أجر نفسه حججاً مسماة ثم ملكه بها بضع امرأة، فدل على تجويز الإجارة، وعلى أنه لا بأس بها على الحجج، إن كان على الحجج استأجره، وإن كان استأجره على غير حجج فهو تجويز الإجارة بكل حال، وقد قيل استأجره على أن يرضى له - الغنم -، والله تعالى أعلم. فمضت بها السنة، وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ،

(١) انظر: حاشية الخلوتي على منتهى الإرادا ٢٧٧/٢.

(٢) الشرح الصوتي لزيد المستقن لابن عثيمين المفرغ في المكتبة الشاملة برقم: ٥٠٦٤/١.

(٣) التعريفات الفقهية لمحمد البركتي ص: ١١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) لسان العرب، لابن منظور ١٠/٤.

٢- لأن فيه استيفاء عين قصداً.^(١)

٣- لأنه بيع عين قبل وجودها.^(٢)

مما سبق يتضح أن المنظم قد وافق من الأقوال والمذاهب ما اتفقت عليه المذاهب الأربعة، كما أن مسألة تأجير القابل للاستهلاك لها صور عديدة من أهمها مسألة حكم تأجير عسب الفحل حيث إن عسب الفحل مما يستهلك ولقد اختلف الفقهاء في حكم تأجيره على قولين:

القول الأول: لا يجوز تأجير عسب الفحل مطلقاً. وهو قول الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

القول الثاني: يجوز تأجير عسب الفحل بشرط أن يكون الزمن محدداً معلوماً، وأما توقيته بالحمل وحصول اللقاح ففاسد. وهو قول للمالكية^(٦).

أدلة أصحاب القول الأول:

١- عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ»^(٧). والنهي يقتضي الفساد^(٨).

٢- لأن عَسْبَ الْفَحْلِ ضَرَابُهُ، وهو عند العقد معدوم، ولا يمكن حمل النهي على نفس العسب، وهو الضراب؛ لأن ذلك جائز بالإعارة فيحمل على البيع والإجارة إلا أنه حذف ذلك، وأضمره فيه^(٩)، كما في قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (سورة: يوسف آية: ٨٢). أي أهل القرية.

أدلة القول الثاني:

١- قياساً على إجارة الظئر للرضاع ومنع بيع لبنها^(١٠).

٢- أن باب الإجارة لو لم يفتح لربما أدى إلى انقطاع النسل فيحصل الضرر، والضرر يُزَالُ^(١١).

(١) منح الجليل شرح مختصر خليل (٤٦٩/٧).

(٢) منح الجليل شرح مختصر خليل (٤٦٩/٧).

(٣) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (١٣٩/٥).

(٤) انظر: فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (١٩٣/١).

(٥) انظر: المغني (٢٠٢/٦).

(٦) انظر: التاج والإكليل لمختصر خليل، للمواق (٢٢٧/٦).

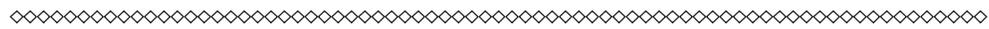
(٧) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب عسب الفحل، حديث رقم (٢٢٨٤).

(٨) انظر في هذه القاعدة: اللع للشيرازي (ص: ٢٥)، المسودة في أصول الفقه (ص: ٨٢).

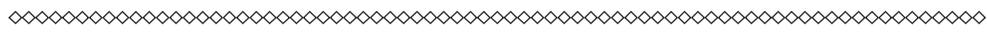
(٩) انظر: بدائع الصنائع (١٣٩/٥).

(١٠) التاج والإكليل لمختصر خليل، للمواق (٢٢٧/٦).

(١١) انظر: بغية المقتصد شرح بداية المجتهد لابن رشد الحفيد (٧٦٨٦/١٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٨٢).



- ٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بـ «بملك العلماء» (ت ٥٨٧هـ) الطبعة: الأولى ١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ
- ٧- بغية المقتصد شرح «بداية المجتهد لابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥ هـ)» شرح: محمد بن حمود الوائلي أصل الكتاب: دروس صوتية في المسجد النبوي اعتنت به وعلقت عليه: كاملة الكواري (تفريغ التسجيلات الصوتية وتخريج الأحاديث وتوثيق النقول) قدم له: عبد الله بن إبراهيم الزاحم، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
- ٨- البناية شرح الهداية، المؤلف: محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ
- ٩- البيان في مذهب الإمام الشافعي، المؤلف: يحيى بن أبي الخير العمراني اليمني (ت: ٥٥٥ هـ)، تحقيق: قاسم النوري، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ
- ١٠- التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدي الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت ٨٩٧ هـ)
- ١١- تحفة المحتاج في شرح المنهاج لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعة، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م
- ١٢- تفسير الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفران (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م
- ١٣- التعريفات الفقهية لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- ١٤- حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات، محمد بن أحمد بن علي البهوتي الخلوتي (ت ١٠٨٨ هـ)، تحقيق: د سامي بن محمد بن عبد الله الصقير، د محمد بن عبد الله بن صالح اللحيان، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- ١٥- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي (ت: ١٣٩٢ هـ)، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى ١٣٩٧ هـ.
- ١٦- الشرح الصوتي لزاد المستقنع لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١ هـ) تفريغ مكتوب لشرحين صوتيين للعلامة ابن عثيمين - رحمه الله - على زاد المستقنع من المكتبة الشاملة.



١٧- شرح مختصر خليل، المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشبي المالكي (ت: ١١٠١هـ)،
الناشر: دار الفكر، بيروت.

١٨- الشرح الكبير على متن المقنع، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد المشهور بابن قدامة
المقدسي الحنبلي، (ت: ٦٨٢هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بإشراف: محمد رشيد رضا.

١٩- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى
ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٢٠- صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ،
لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد
الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

٢١- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (هو شرح للمؤلف على كتابه هو منهج الطلاب الذي
اختصره المؤلف من منهاج الطالبين للنووي)، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري،
زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر الطبعة: ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٢- فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب
اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، لسليمان
بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرري، المعروف بالجمل (المتوفى: ١٢٠٤هـ) الناشر: دار الفكر
٢٣- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري
الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت
الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

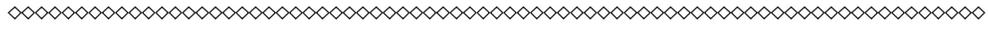
٢٤- اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى:
٤٧٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.

٢٥- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبلي الحنفي
(ت ٩٥٦هـ)، تحقق: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى،
١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، صفحة ٥١١.

٢٦- المجموع شرح المهذب، المؤلف: يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، مع تكملة
السبكي، وتكملة المطيعي، الناشر: دار الفكر.

٢٧- المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ديبان بن محمد الديبان تقديم أصحاب المعالي:
د عبد الله بن عبد المحسن التركي، و د. صالح بن عبد الله بن حميد، والشيخ محمد بن ناصر
العبودي، والشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، الطبعة: الثانية، ١٤٣٢ هـ

٢٨- المغني: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي



الجماعيلي دمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٩- المسودة في أصول الفقه المؤلف: آل تيمية بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحلّيم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار الكتاب العربي.

٣٠- منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد عليش، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.